

**دول جنوب و شرق البحر الابيض المتوسط مسيرة تنمية إقتصادية
متعثرة و نمو إقتصادي ضعيف**
الدكتور: بوجميل أحمد - بجامعة بشار

الملخص:

نريد من خلال هذا العمل المقدم تسليط الضوء على تجربة الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مجال التنمية الاقتصادية محاوليين بذلك فهم أسباب تراجع معدلات النمو و توقف مسيرة التنمية الاقتصادية رغم كل الوفرات المالية التي تمتعت بها هذه الدول في ظروف اقتصادية عالمية مساعدة و مشجعة (معلات فائدة مغرية). بينما إستطاعت دول أخرى أقل وفرة مالية و تفتقر إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية (النفط و الغاز) تحقيق نمو اقتصادي قوي يدعمه قطاع إنتاجي متنوع و ديناميكي سمح لها بان تتنافس الدول الصناعية الكبرى حتى في أسواقها الداخلية. فما سر نجاح هذه المجموعة الثانية من الدول رغم أن نظامها السياسي غير ديمقراطي كما يريده الغرب أو التجمع الرأسمالي؟ و لماذا لم توفق الدول العربية في قطع حبل التبعية و الخروج من دائرة الفقر التي فرضتها عليها الظروف الداخلية (سوء التسيير و التخطيط الفاشل) و الظروف الخارجية (تذبذب و تقلب أسعار النفط و الغاز و التقدم التكنولوجي و ما سببه من إتساع الهوة الرقمية ما بين الشمال و الجنوب).

مقدمة :

لقد عرفت البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط خلال فترات زمنية طويلة معدلات نمو ضعيفة لم تسمح لها بأن تتقارب مع البلدان المتطورة وخاصة الأوروبية في مجال مستويات المداخل. وتجيبنا النظرية الاقتصادية عن هذا الضعف المسجل في معدلات النمو التي تشهدها المنطقة العربية في ارتباط المؤشرات الماكرو اقتصادية بقلبات الموارد المالية الخارجية، والتي كثيرا ما تحدد مستوى النمو الاقتصادي.

ففي الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1975-1985، عرفت المنطقة العربية للبحر الأبيض المتوسط تدفق كميات كبيرة من الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول مم سمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة. غير أن هذه الوفرة المالية وارتفاع معدلات النمو المصاحب لها لم تترجم بانطلاقة حقيقة في المسيرة التنموية تكون كفيلة بأن تبقى معدلات النمو مرتفعة إذا ما تدهورت تجارة المحروقات و الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها اقتصاديات هذه البلدان.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الموارد المالية الخارجية في دعم وتثبيت التوازنات الماكرو اقتصادية التي حققتها هذه البلدان نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي . ففي مجملها، تتميز هذه البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط بخصية رئيسية ألا وهي كونها اقتصاديات تعرف نمو ولكن بدون تنمية.

وكنتيمة حتمية لهذه المستويات الضعيفة من النمو الاقتصادي و أثارها السلبية على المسيرة التنموية، فإن هذه الدول لم توفق في توظيف عناصر الإنتاج في أراضيها لخدمة شعوبها ، بل إنها قامت بتصدير وسائل الإنتاج إلى الخارج (يد العمل المهاجرة، رؤوس الأموال الفائضة) . وهكذا، فإن البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وجدت نفسها عاجزة عن توظيف عناصر الإنتاج (الرأسمال البشري و الرأسمال التقني) في أراضيها من أجل خلق الثروة و تحقيق مدا خيل مرتفعة لشعوبها. فعلى ضوء هذا الواقع المر والمتمثل في هروب عناصر الإنتاج (الرأسمال البشري) يمكن القول بأن معوقات النمو الاقتصادي في هذه البلدان لا تكمن في قلة الموارد المالية

(ضعف الادخار) و إنما في صعوبة توظيفها في الداخل. ولعل أكبر دليل على صعوبة توظيف عناصر الإنتاج داخل هذه الدول هو ضعف وقلة المشاريع الاستثمارية الكبرى الضرورية لخلق ديناميكية إنتاجية تكون كفيلة بتنويع الإنتاج الوطني وتسمح برفع الإنتاجية و الأجور معا.

إذن، يمكن اعتبار أن تعثر المسيرة التنموية في هذه البلدان سببه ليس قلة الاستثمار في حد ذاته وإنما في النوعية السيئة للمشاريع الاستثمارية التي باشرتها اقتصاديات البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. فبالرغم من النتائج الحسنة التي حققتها هذه البلدان في مجال التوازنات الماكرو اقتصادية نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول إلا أن هذه الأخيرة تخلفت عن الموعد مع النمو الاقتصادي المنتظر، و من ثمة تعثرت و تراجعت برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ويرجع الاقتصاديون سبب تخلف البلدان العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط عن موعد النمو الاقتصادي و تحقيق الاهداف التنموية على شاكلة البلدان الاسيوية و التي باشرت إنطلاقتها التنموية في نفس الوقت مع البلدان العربية إلى تأخر هذه الأخيرة في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التنظيمية و التي يصطلح عليها بالجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية مثل ما قامت به بلدان شرق ووسط أوروبا. وهذا ما يفسر أيضا ضعف جاذبية المنطقة لرؤوس الأموال الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر) بالرغم من دخول هذه البلدان في مشروع شراكة أورو-متوسطية في منتصف التسعينات تعبيراً منها عن نية و رغبة الانفتاح على السوق العالمية و الاندماج في الاقتصاد الدولي.

و نريد من خلال هذل العمل المقدم تسليط الضوء على تجربة الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مجال التنمية الاقتصادية محاوليين بذلك فهم أسباب تراجع معدلات النمو و توقف مسيرة التنمية الاقتصادية رغم كل الوفرات المالية التي تمتعت بها هذه الدول في ظروف اقتصادية عالمية مساعدة و مشجعة (معالات فائدة مغرية)، و ذلك رغم التحضيرات التقنية و المتابعة الفنية التي رافقت تأطير و تنفيذ المشاريع التنموية. بينما استطاعت دول أخرى أقل وفرة مالية و تفتقر إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية (

النفط الغاز) أن تتطرق في مسيرتها التنموية في نفس الفترة مع الدول العربية وأن تحقق نمو اقتصادي قوي يدعمه قطاع إنتاجي متنوع و ديناميكي سمح لها بان تنافس الدول الصناعية الكبرى حتى في أسواقها الداخلية. فما سر نجاح هذه المجموعة الثانية من الدول رغم أن نظامها السياسي غير ديمقراطي كما يريده الغرب أو التجمع الراسمالي؟ ولماذا لم توفق الدول العربية في قطع حبل التبعية و الخروج من دائرة الفقر التي فرضتها عليها الظروف الداخلية (سوء التسيير و التخطيط الفاشل) و الظروف الخارجية (تذبذب و تقلب أسعار النفط و الغاز و التقدم التكنولوجي و ما سببه من إتساع الهوة الرقمية مابين الشمال و الجنوب).

1- نمو اقتصادي ضعيف و مسيرة تنمية متعثرة

إن ما يميز الدول العربية المطللة على البحر الأبيض المتوسط هو كونها , في مجملها, تقف على معدلات نمو اقتصادي ضعيف لم يسمح لها بأن تحقق تقارب في مستويات المداخل مع نظيراتها من الدول الأوروبية التي تربطها معها علاقات اقتصادية , تجارية و بشرية قوية و قديمة.

فلقد عرفت هذه البلدان مسيرة تنمية اقتصادية مرت بفترة انتعاش امتدت من منتصف سنوات السبعينيات إلى غاية أواخر الثمانينات ,ثم سادتها مرحلة الركود وضعف مستمر نتيجة تأثر مداخلها من الموارد المالية الخارجية بالهزات التي مست الاقتصاد العالمي في منتصف التسعينات .لنلاحظ بعد ذلك في مطلع سنوات الألفين بداية تحسن معدلات النمو الاقتصادي خاصة بعد الارتفاع الهائل الذي عرفته أسعار منتجات البترول في الأسواق العالمية .

مقارنة بالدول الإفريقية المجاورة, يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتها دول البحر الأبيض المتوسط في العشرية الأخيرة كانت مرتفعة بحيث سمحت بتحقيق زيادة محسوسة في مستويات مدا خيل أفراد شعوب المنطقة. ولكن, و بالمقارنة مع دول شرق أسيا فالفارق في مجال نمو المداخل الفردية لا يزال بعيدا مع هذه المنطقة الأكثر حيوية في مختلف الميادين .

فإذا قمنا بتحليل مقارن للأداء الاقتصادي لكل من بلدان شرق آسيا و بلدان البحر الأبيض المتوسط يتبين لنا كم الهوة هي بعيدة ما بين المنطقتين، مع العلم بأن بداية المسيرة التنموية كانت مماثلة وفي وقت واحد ما بين هاتين المجموعتين من الدول .

فإلى غاية منتصف سنوات السبعينات، كانت المجموعتين من الدول تشتركان في نفس المستوى من الإنتاج الوطني الخام الفردي. ومع إزدياد حدة أزمة المديونية الخارجية لدول البحر الأبيض المتوسط و تراجع أسعار النفط في الأسواق المالية العالمية زادت صعوبة هذه الدول في مواصلة المشاريع التنموية التي أرستها مع بداية السبعينات في ظل ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات و إستراتيجية الصناعات المصنعة. في نفس الوقت توجهت دول شرق آسيا إلى الأسواق العالمية و فق إستراتيجية مجموعة محكمة (إستراتيجية تشجيع الصادرات) سمح لها بأن تنوع قاعدتها الإنتاجية و أن تطرح في الأسواق الدولية منتجات صناعية متنوعة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وبقية إضافية كبيرة. الشيء الذي سمح لدول أسيا الجنوبية أن تتخلص من التخصص الاقتصادي التقليدي و أن تحقق تخصص اقتصادي جديد سمح لها بأن تندمج في الاقتصاد العالمي بهيكله من المنتجات عالية الأداء و ذات قيمة إضافية كبيرة في قطاعات سوقية تعرف مستويات طلب كبيرة تكون قادرة على أن تجنب هذه الدول تقلبات أسعار الموارد الأولية (النفطية) و المنتجات الصناعية التقليدية (قيمة إضافية ضعيفة و كثافة رأسمالية قليلة) التي تتخصص فيها بلدان البحر الأبيض المتوسط .

وتزداد الهوة أكثر إتساعا إذا قارنا دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مع دول شمال البحر الأبيض المتوسط (أوروبا). فالإنتاج الوطني الخام الفردي جد متباعد ما بين هاتين المجموعتين .فكل المؤشرات الاقتصادية الكبرى تدل على تخلف جنوب البحر الأبيض المتوسط عن ركب التقدم و النمو الاقتصادي، ومن ثم صعوبة إمكانية تقارب مستويات المداخل الفردية لشعوب المنطقة مع دول أوروبا .

2- أسباب ضعف النمو الاقتصادي في الدول العربية المطلة على البحر

الأبيض المتوسط

ترشدنا النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى مجموعة من الأسباب التي تقف وراء ضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية و خاصة في الدول العربية. فكل التقارير التي تصدر من مؤسسات و هيئات اقتصادية متخصصة تتفق على العناصر التالية و التي إن وجدت يمكن لهذه الدول أن تحقق انطلاقة صحيحة و دائمة في مسيرتها التنموية. و تتمثل هذه العناصر فيما يلي : عناصر الإنتاج (الرأس المال التقني و الرأس المال البشري)، الاستقرار الماكرو- اقتصادي ، الانفتاح على الأسواق العالمية ، دور الدولة و نشاط مؤسساتها المعنية بتشريع و تنظيم بيئة العمل.

لقد أشرنا من قبل أن الأمر لا يتعلق بكم و حجم الاستثمار بقدر ما هو مرتبط بنوعية المشاريع الاستثمارية. و هذا الأمر هو الكفيل بشرح لماذا الدول العربية المطللة على البحر الأبيض المتوسط باتت غير قادرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تضمن مواصلة و ديمومة المشاريع التنموية التي باشرت في تطبيقها في بداية السبعينات قصد نهضة اقتصادية و اجتماعية متطورة . ففي مجال الاستثمار المادي يمكن القول أنه على امتداد فترة طويلة من الزمن ، من 1980- 2000 ، كان معدل الاستثمار في الدول العربية أكبر من متوسط الاستثمار في الدول النامية ، هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن انخفاض مستوى الاستثمار لم يكن إلا بعد تراجع النشاط الصناعي في المنطقة . وعليه يمكن القول بأن الاستثمار أضحى نتيجة لهذا التراجع في النشاط الإنتاجي و ليس مسببا له.

أما في مجال الاستثمار البشري، فإن مستويات التعليم التي عرفتتها الدول العربية المطللة على البحر الأبيض المتوسط لم تكن هي الأخرى ضعيفة و قليلة مقارنة ببقية الدول النامية. و خير دليل على ذلك الإحصائيات الخاصة بهذا الشأن والتي تفيد بحجم الأموال المالية المسخرة من طرف هذه الدول في مجال التعليم و التكوين. فالقضية، إذن، ليست مرتبطة بتخصيص الموارد المالية لبرامج التعليم و التكوين و إنما بمدى توافق هذه الأخيرة مع احتياجات و متطلبات الاقتصاد. هذا الطلاق ما بين احتياجات المؤسسات

الاقتصادية و برامج التعليم و التكوين هو الذي يقف أمام إمكانية خلق جسور تبادل ما بين مؤسسات التعليم و التكوين و الاقتصاد الوطني.

أما عنصر استقرار التوازنات الاقتصادية الكبرى فإن هذه المجموعة من الدول خطت خطوات كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية من الجبل الأول قادت إلى تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية الضرورية لتأهيلها للدخول إلى اقتصاد السوق.

ابتداء من منتصف الثمانينات و إلى غاية منتصف السبعينات، جميع الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط كانت قد بادرت في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي و الذي بموجبه تم تثبيت التوازنات الاقتصادية الكبرى و سمح بالخروج من مأزق المديونية الذي كثيرا ما أثقل ميزان مدفوعاتها وزاد في حدة عجز ميزانياتها المالية. ففضل هذه التوازنات تم التحكم في التضخم و تراجعت نسب عجز الميزانية إلى مستويات متدنية إن لم نقل القضاء عليه في بعض البلدان مثل الجزائر .

وفي مجال الانفتاح الخارجي، فإن المنطقة تمتاز بمستوى حماية تجارية جد مرتفعة و بمعدلات إنفتاح خارجي ضعيفة مقارنة مع باقي الدول النامية. و رغبة في مساعدة هذه البلدان على مزيد من الانفتاح الخارجي عرضت أوروبا في منتصف سنوات التسعينات مشروع شراكة أورو- متوسطة مع دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط بغرض إنشاء منطقة تبادل تجارية حرة في حدود سنة 2012 تكون خالية من كل الحواجز الجمركية والغير الجمركية. فبغض النظر عن من يربح و يخسر من هذا المشروع الأورو- متوسطي، فإن العملية تقتضي الاستعداد التقني (الإنتاج)، البشري و التنظيمي من قبل المؤسسات من أجل مواجهة قوة و حدة المنافسة التي سوف تفرزها منطقة التبادل الحر. ولا يمكن للدول العربية المعنية تحمل صدمة هذا الانفتاح الخارجي إلا إذا، أولا، حسنت من قدرة دخولها إلى الأسواق الأوروبية، و، ثانيا، رفعت من مستوى إنتاجيتها الكلية الكفيلة بتوزيع مداخيل كبيرة و من ثمة القضاء على البطالة و الفقر.

ونعني برفع درجة الانفتاح الخارجي مزيد من إزالة الحواجز الجمركية على المنتجات و البضائع الأوروبية، بمعنى تسهيل دخولها إلى الأسواق العربية وتمكينها من الطلب

المحلي خاصة إذا علمنا بأن هذه الأخيرة تمتاز عن نظيرتها (أي المنتجات العربية) بخصية إضافية ألا وهي الجودة و التنوع. وبحكم أن تجارة دول جنوب تميل بنسبة أكثر من 50 % مع دول أوروبا، فبديهي أن تزيد حدة عجز الميزان التجاري، أضف إلى ذلك فقر هيكله المنتجات المصدرة (كثيرة إستعمال اليد العاملة و ذات قيمة إضافية ضعيفة).

أما التجارة البينية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط فلا تتعدى نسبة 5 % من إجمالي التجارة الخارجية لهذه المنطقة. الشيء الذي يقلل من إمكانية التمتع بما يعرف بالاقتصاديات السلمية نظرا لضيق وصغر أسواق الدول العربية.

أما دور الدولة، فيبقى مهمنا و مسيطرا على الأسواق في جميع الدول العربية المطلية على البحر الأبيض المتوسط رغم الخطوات الكبرى التي حققتها هذه الأخيرة في مجال تطبيق برامج التصحيح الهيكلي . وهذا ما يفسر التأخر الملحوظ الذي تشهده المنطقة في مجال تطبيق الإصلاحات من الجيل الثاني والتي تعني بتطهير وتحرير بيئة الاستثمار من كل العوائق الإدارية والتنظيمية الخاصة بنشاط المؤسسات.

فكل التقارير تفيد بان الممارسة الاستثمارية في الدول العربية مازال تشوبها عوائق ومثبطات جمة تتمثل في : البيروقراطية وضعف الإدارة، سيادة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية، الرشوة والفساد، غياب حماية الملكية وهذا ما يفسر ضعف جاذبية المنطقة لرؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى عناصر اقتصادية تتمثل في : ضيق و تفتت الأسواق العربية، ضعف التجارة البينية، وسائل النقل الغير المتطورة وشبكة طرق ضعيفة

كما نشير إلى أن الدراسات و البحوث لم تؤكد العلاقة (ايجابية كانت أم سلبية) ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وخير دليل على ذلك بلدان شرق أسيا التي تتقدم فيها نوعا ما الممارسة السياسية الديمقراطية، ورغم ذلك، استطاعت أن تحقق معدلات نمو اقتصادي جد كبيرة سمحت لها بأن تتواجد في الأسواق العالمية بقوة و بشراسة.

فلو رجعنا إلى مؤشرات البنك العالمي التي تحاول قياس الأداء الاقتصادي للدول نلاحظ أن وضعية دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط في مجال بيئة الاستثمار

مقارنة بالدول النامية ليست بالسيئة. وهذا المؤشر هو الذي يعتمد عليه من طرف الهيئات الدولية من أجل شرح و قياس جاذبية الدول للرأسمال الأجنبي. فتدهور نوعية بيئة الاستثمار في المنطقة هو الذي يقف وراء ضعف المنطقة في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

كل الدراسات و التقارير الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية- السياسية في الدول العربية للبحر الأبيض المتوسط تشير إلى أن الإصلاحات القانونية و التنظيمية في هذه الدول تقتصر إلى ضعف المؤسسات المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين ووضعها حيز التنفيذ. وهذا ما جعل البعض يقول بأن الأولوية في دول البحر الأبيض المتوسط هو الإسراع في إيجاد المؤسسات التي تكون كفيلة بتطبيق و مراقبة تنفيذ الإصلاحات القانونية و التنظيمية. (femise, 2001,2002)

فضعف النمو الاقتصادي في المنطقة و تعطل المشاريع الاستثمارية سببه الرئيسي غياب إرادة سياسية ورؤية واضحة تمضي قدما بالمسؤولين نحو تحرير و تفعيل بيئة الأعمال و التي من شأنها، إن وجدت، تسمح بنشأة قطاع خاص نشط ، أكثر ديناميكية و أجدر على مواجهة المنافسة الخارجية .

نضيف في الأخير عنصر ذو أهمية بالغة لا يمكن التغافل عنه لما له من مسؤولية كبيرة في تحسين الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، إنه الصراع السياسي العسكري الذي أدخل المنطقة في عزلة سياسية وتخلف اقتصادي كبير أضر بالشعوب و أثر على فرص تطوير التجارة و توسيع الأسواق أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

3 - ضعف و تأثر الموارد المالية بالآزمات الخارجية يعد السبب الرئيسي وراء تعثر مسيرة التنمية في دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط

إن تحليل مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط يقودنا إلى استخراج ثلاث مراحل رئيسية مرت بها هذه دول و هي تسعى إلى تحقيق بنائها الاقتصادي.

في المرحلة الأولى، من سنة 1975 إلى 1986، عرفت هذه الدول نمو اقتصادي قوي بمعدل وصل إلى متوسط 3.2% من الناتج الوطني الخام الفردي، ثم تلتها مرحلة الركود الاقتصادي من سنة 1987 إلى 1997 أين بلغ معدل النمو 0.4% . ومع نهاية التسعينات بدأت تشهد المنطقة عودة تنمية وإن كانت ضعيفة نوعا ما بنسبة 1.7% مقارنة بمناطق أخرى من العالم أكثر نشاطا وديناميكية في الأسواق الخارجية.

ما يمكن أن نسجله عن هذه المسيرة التنموية التي قطعتها دول المنطقة هو أنها كانت ولا تزال خاضعة لتذبذب المداخل من الموارد المالية نتيجة الهزات الخارجية التي تعرضت لها هذه الدول. فهذه المراحل الثلاث ما هي إلا نتاج التقلبات والاضطرابات التي ميزت التجارة الخارجية لدول المنطقة، خاصة مع شريكها الرئيسي الأوروبي.

فحتى سنة 1986، بداية الصدمة البترولية الثانية، تحصلت الدول العربية وخاصة المنتجة والمصدرة للبترول (الجزائر، سوريا، مصر) على كميات كبيرة من الموارد المالية كانت في أصلها، أولا، ارتفاع أسعار البترول نتيجة الصدمة البترولية الأولى 1973 - 1974 و الثانية 1979 - 1980، وثانيا، شروط القرض الميسرة التي ميزت الأسواق المالية العالمية مم زاد من نسبة الاقتراض من أجل تمويل المشاريع التنموية .

فبدون شك أن هذه الإمكانيات المالية الكبيرة التي تمتعت بها دول المنطقة سمحت بتمويل المنشآت الصناعية و شراء المعدات الإنتاجية الضرورية لعملية التراكم الرأسمالي. بالإضافة إلى تمويل برامج إعداد العنصر البشري (التعليم و التكوين) و المرافق الاجتماعية الضرورية للقضاء على الفقر و التخلف (السكن، الصحة).

غير أنه، وكما أشار كثير من الاقتصاديين، لم تؤدي هذه المشاريع العملاقة و المخصصات المالية الكبيرة التي وفرت لها إلى تكوين أو إنشاء قاعدة إنتاجية قوية و فعالة - كان - يفترض منها أن تخلق الثروة وتضمن سداد الأموال المقترضة. ومع تفاقم مشكل المديونية و تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية دخلت هذه الدول في دوامة أزمة المديونية ألقت بكل مشاكلها على التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية الكبرى على اقتصاديات المنطقة .

مرحلة الركود، من سنة 1987 إلى 1997. جاءت هذه المرحلة نتيجة سببين رئيسيين : أولاً، انخفاض أسعار البترول بعد سنة 1986 بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي، وثانياً، تأثير الأزمة المالية العالمية. بعد أزمة المكسيك سنة 1982، حدثت مجموعة من الأزمات المالية ارتبطت في معظمها بشكل المديونية. ولم تتجو الدول العربية للبحر الأبيض المتوسط هي الأخرى من هذه الأزمات التي بالطبع أدت إلى تراجع النشاط الإنتاجي في المنطقة¹ ودفعت بها (إقتصادية، سياسية و إجتماعية) إلى اللجوء إلى تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تحت إشراف المنظمات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي). مرحلة عودة النمو (بداية سنوات 1990) : في بداية سنوات التسعينات، لوحظ في المنطقة بداية عودة النمو الاقتصادي بحيث إرتفع مستوى الدخل الفردي إلى نسب متوسطة نوعاً ما مقارنة بالسنوات الماضية. ولكن على العموم، يبقى هذا النمو منخفض باعتبار معدل النمو الديمغرافي المرتفع (3.5 %). ففي هذا الصدد يقدر الملتقى الاورو-متوسطي للمعاهد العلوم الاقتصادية (Femise) أن على المنطقة أن توفر ما يقارب 7 ملايين منصب شغل في حدود سنة 2015 من أجل امتصاص البطالة المرتفعة. وإذا عرفت المنطقة بداية رجوع النمو الاقتصادي خاصة في سنوات 2000 فهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الموارد المالية الضخمة التي تحصلت عليها هذه الدول و خاصة المنتجة و المصدرة للبترول و بسبب عمليات الخصخصة أيضاً. ففي الجزائر مثلاً، وحتى في سوريا أيضاً، إرتفع معدل الدخل الفردي بنسبة 4.2 % نتيجة المشاريع الاستثمارية العمومية الكبيرة التي أدت إلى ارتفاع الاستهلاك وزيادة الدخل الوطني. أما البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة و التي تفنقر إلى الموارد البترولية فإن النمو الاقتصادي كان بطيئاً نوعاً ما مقارنة بالمجموعة الأولى، من الدول (1.9% في مصر، الأردن، المغرب و

¹ فالمغرب دخل في عمق الأزمة سنة 1983، تونس سنة 1986، مصر في 1980 و الجزائر سنة 1994)

تونس). ومع استمرار أسعار البترول في الارتفاع، فقد يؤدي هذا الأمر إلى تباعد معدلات النمو الاقتصادي داخل المجموعة العربية.

4- مسيرة تنويع الصادرات ضعيفة و غير متساوية

لو أتينا إلى تحليل هيكلية صادرات الدول العربية لتبين لنا انها تنقسم إلى ثلاث مجموعات كبرى من المنتجات نفطية ، مصنعة و زراعية. و لتبين لنا أيضا وزن كل إقتصاد من خلال طبيعة الهيكلية الإنتاجية التي تقف عليها اقتصاديات هذه الدول. ففي مجملها، تخصص هذه الدول في صناعة منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة و كثيفة الإستعمال لليد العاملة مقارنة بالدول الأوروبية المجاورة لها و التي تخصص في صناعة منتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة والتي تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الاستعمال لرأسمال. فنحن، إذن، أمام نوع من التخصص التقليدي لا يسمح للدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بأن تستفيد من معدلات الطلب المرتفعة التي تشهدها قطاعات إقتصادية حيوية تمثل أساس النمو الاقتصادي المرتفع لما توفره هذه القطاعات الاقتصادية من منتجات تكنولوجية ووسطية تعتبر مدخلات العملية الإنتاجية .

ولو أتينا إلى دراسة هذه الدول على الانفراد باعتبار مسيرة التنويع التي باشرتها كل دولة، لتبين لنا أن هناك مجموعتين كبيرتين من الدول. الأولى و هي أقل تنوعا مثل الجزائر و سوريا و اللتان تعتمدان بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات. أما المجموعة الثانية فهي تلك الدول (المغرب ، الأردن ، تونس) التي تنفقر إلى المحروقات و لكنها الأكثر اعتمادا على المنتجات المصنعة بحيث توصلت إلى تنويع كبير في صادراتها سواء تعلق الامر بهيكلية منتجاتها أو باتجاه صادراتها الخارجية (أوروبا و بقية العالم).

حتى و إن كونت المنتجات المصنعة نسبة كبيرة من صادرات المجموعة الثانية، إلا أنه لا بد و أن نشير بأن مصدر هذه المنتجات المصنعة هو قطاع الألبسة الذي يعتبر

جزء من قطاع النسيج و الألبسة ذات الكثافة الكبيرة لليد العاملة الكبيرة و الضعيفة التأهيل. هذه الصناعة التي تمثل تخصص إقتصاديات المنطقة تطورت في ظل نظام الأفضليات التجارية (SGP) الذي أنشأته أوروبا في سنوات السبعينات في حق دول جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط من أجل تشجيع دخول الصادرات الصناعية لهذه الدول إلى الأسواق الأوروبية.

يبقى السؤال المطروح هو هل إستفادت هذه الدول، على غرار الدول الصناعية الأخرى (دول شرق آسيا)، من هذا النظام الإمتيازي بتطوير قطاعاتها الصناعية (النسيج و الالبسة) و الانتقال بها إلى قطاعات ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة و القيم المضافة العالية في المنتجات و من ثم تعميم أثر التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. وحتى و إن كانت تتمتع دول المنطقة بتكلفة يد عاملة منخفضة مقارنة بأوروبا و هذا ما يمنحها إمتياز نسبي في مجال إنتاجية العمل إلا أن مقارنة بدول آسيا (الصين ، الهند ، باكستان) التي تتمتع هي الأخرى بتكلفة يد عاملة جد منخفضة فإن هذا الإمتياز النسبي يبقى محدودا في ظل صعوبة دخول المنتجات العربية (الألبسة) إلى الأسواق الأوروبية أمام نظيرتها من المنتجات الصينية².

5- إنتاجية عمل ضعيفة في ظل ظروف اقتصادية متقلبة

لقد عرفت دول جنوب البحر الأبيض المتوسط خلال عقود طويلة من الزمن تطورات متذبذبة في مجال إنتاجية العمل. فلو قمنا بتحليل عناصر الإنتاجية (الرأسمال و التعليم) عبر فترات زمنية محددة (1960-1973، 1973-1990، 1990-2000) ، لتبين لنا تراجع كبير في إنتاجية العمل بالجزائر و المغرب بينما تشهد مصر، الأردن وبالخصوص تونس إستقرار نسبي .

ففي السنوات الأولى من استقلال المغرب العربي، شهدت الدول الثلاث إرتفاعا ملحوظا في معدلات إنتاجية العمل. و بعد الارتفاع الهائل في أسعار البترول سنة 1973 و ما حققه من وفرة في الموارد المالية إستطاعت هذه الدول و خاصة الجزائر أن تمول و

² خاصة بعد دخول الصين المنظمة العالمية للتجارة و بداية تطبيق إتفاق تحرير تجارة النسيج و الألبسة.

تنفذ برامج استثمارية عملاقة سمحت لها بتكوين رأسمال مادي و بشري، الشيء الذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في إنتاجية العمل رغم أن الإنتاجية الكلية للعناصر (PGF) كانت منخفضة نوعاً ما .

ومع حلول سنوات التسعينات و تفاقم مشكل المديونية في ظل ندرة الموارد المالية الخارجية نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات و المواد الأولية ، عرفت إنتاجية العمل إنخفاضاً رهيباً أدى إلى تراجع النشاط الصناعي. وكان هذا نتيجة الانخفاض المزدوج في كل من تراكم الرأسمال المادي و الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (PGF) التي تعبر عن تطور الجهد التقني.

أما في مصر و الأردن، فإن مشاركة الرأسمال المادي في رفع الإنتاجية كان نتاج المساعدات الروسية التي تلقتها هذه الدول و كذا الأمريكية فيما بعد. و بعيداً عن هذه المجموعة من الدول، فإن تونس إستطاعت أن تحقق معدلات جد مرتفعة من إنتاجية العمل و حتى أيضاً الإنتاجية الكلية للعناصر. حتى وإن كانت غير متساوية النسب، فإنها دوماً في إرتفاع و هذا منذ مطلع عقد التسعينات. فحول المنطقة تشهد إنتاجية عمل ضعيفة مقارنة بدول شرق آسيا التي إستطاعت أن تسجل في الآونة الأخيرة معدلات مرتفعة من إنتاجية العمل و الإنتاجية الكلية للعناصر (PGF).

هذا التحليل المزدوج لكل من إنتاجية العمل و تنوع صادرات إقتصاديات دول المنطقة سمح لنا بمعرفة العجز الذي تعرفه هذه الدول و مدى صعوبتها في تخطي عقبة التخصص التقليدي و الدخول باقتصادياتها إلى قطاعات سوقية مرتفعة الطلب و ذات معدلات نمو كبيرة. فرغم الوفرة المالية الهائلة التي تمتعت بها دول المنطقة و لا تزال تتمتع بها، إلا أنها لم تتمكن من إنشاء صناعة قوية و فعالة تكون قادرة على زيادة العرض الداخلي و من ثمة التوجه به إلى الأسواق الدولية و خاصة الأوروبية .

6- في دول البحر الأبيض المتوسط عناصر الإنتاج تصدر إلى الخارج

لقد كان ولا يزال حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة تعرف بكثرة تنقل الأشخاص (اليد العاملة) و إبتعادهم عن أوطانهم بحثاً عن عمل و تحسين ظروف معيشتهم. ففي

السنوات الخمس الماضية عرفت حركة هجرة اليد العاملة ثلاث إتجاهات رئيسية حول ثلاث أحواض أساسية : حوض جنوب البحر الأبيض المتوسط و الذي نجد فيه : الجزائر , المغرب و تونس , حوض شرق البحر الأبيض المتوسط أو ما يسمى بحوض الشرق الأدنى و نجد فيه , سوريا , لبنان , الأردن , فلسطين و مصر و أخيرا حوض البلقان و يعم تركيا و دول أخرى.

فدول الحوض الأول (المغرب العربي) و الثالث (حوض البلقان) تفضل إتجاه أوروبا حيث إنطلقت منهما أعداد هائلة من اليد العاملة المهاجرة في السنوات الستينات و السبعينات. أما حوض الشرق الأوسط, فوجهته المفضلة هي الدول البترولية (ليبيا , العراق و دول الخليج). هذا الحوض يتمتع بيد عاملة عالية التأهيل و كفيلة بضمان و الحصول على مناصب الشغل ذات الشروط التأهيلية العالية, خاصة في دول الخليج. ففي سنة 2003 مثلت اليد العاملة العربية المهاجرة ما يعادل 1/3 من إجمالي اليد العاملة المهاجرة الاجنبية و التي وصلت إلى نسبة 65% من تعداد السكان النشط في دول الخليج أين احتلت هذه اليد العاملة المهاجرة الأجنبية قرابة 34% من إجمالي سكان المنطقة الخليجية . أما أوروبا و هي قبلة المهاجرين المغاربة و دول البلقان, فإنها قد غيرت من طريقة تعاملها مع الهجرة خاصة في منتصف الثمانينات. فأصبحت تشجع الهجرة العائلية أي ما يعرف بسياسية التجمع العائلي. ومع مطلع التسعينات باتت تشجع أوروبا هجرة اليد العاملة الأكثر تأهيلا كالأطباء مثلا.

لقد لعبت هذه اليد العاملة العربية المهاجرة دورا كبيرا في تحقيق توازن الميزان التجاري لدولها من خلال التحويلات المالية التي تبعثها إلى أهاليها. بالإضافة إلى دورها في التقليل من حدة الفقر النقدي الذي تعاني منه بعض البلدان مثل مصر , المغرب و الأردن. وتبقى هذه التحويلات المالية خاصة في بعض البلدان حبيسة الظروف السياسية و الصراعات العسكرية التي تدفع بالمهاجرين إلى التنقل المضطر هربا من هذه الاصطدامات .

مقارنة بالأموال التي يأتي مصدرها من المساعدات العمومية للتنمية (APD) و الاستثمار المباشر الأجنبي فإن التحويلات المالية توفر نصيبا معتبرا من المداخل المالية إلى الدول التي تعتمد عليها بقوة (مثل الأردن , مصر , المغرب و تونس) . و يختلف نصيب التحويلات المالية الفردي من دولة إلى أخرى . ففي الأردن يصل نصيب الفرد من التحويلات المالية و المساعدات العمومية (APD) إلى 335 دولار و 115 دولار على التوالي. أما في مصر, فيحصل الفرد على 67 دولار كتحويل مالي و 45 دولار من المساعدات العمومية . بينما توفر التحويلات المالية في المغرب ما قيمته 85 دولار للفرد و يصل نصيب هذا الأخير من المساعدات العمومية إلى 30 دولار. كما يصل نصيب المواطن التونسي من التحويلات المالية و المساعدات العمومية إلى 80 دولار و 40 دولار على التوالي .

وتتفرد تونس عن بقية البلدان العربية الأخرى من حيث أنها الدولة الوحيدة التي تسجل مداخل فردية من الاستثمار الأجنبي المباشر (45 دولار للفرد) أكبر من كونها تأتي من التحويلات المالية أو المساعدات العمومية . فهي تقترب من الدول اللاتينية أو دول شرق آسيا التي تسجل مداخل مالية فردية مصدرها الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من التي تأتي من التحويلات المالية أو المساعدات العمومية .

ظاهرة أخرى تميز الدول العربية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط ألا و هي كونها تصدر أيضا رؤوس الأموال (التحويلات الغير القانونية لرؤوس الاموال و المودعة في البنوك الاجنبية). فاذا نظرنا إلى معدل الادخار الكلي للدول الخمس فانه يفوق بكثير معدل الاستثمار منذ بداية سنوات الألفين. وهذا ما يدعم قولنا في بداية المقال بأن مشكل النمو الاقتصادي في المنطقة هو ليس مشكل قلة الادخار و من ثمة قلة حجم الاستثمار, و إنما هو مشكل نوعية الاستثمارات. فالدول العربية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط تعيش حالة فائض مالي غير مسبوقة إذا ما قارناها بالدول الأخرى (أكثر من 10% من الانتاج الوطني الخام) ولا يشابهها في هذه الحالة إلا دول الخليج.

هذا , وبعيدا عن الأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال المهربة³, فإن دول البحر الأبيض المتوسط تعتبر مصدرة بالفعل لرؤوس الأموال إلى جيرانها من الدول الأوروبية. و من هنا باتت قضية معوقات النمو الاقتصادي و تعثر المسيرة التنموية في المنطقة غير مرتبطة بقلّة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات و تكوين الرأسمال المادي و البشري. و عليه يرى بعض الاقتصاديين أن الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط باتت عاجزة و غير قادرة على تحقيق في أراضيها ما يصطلح عليه بتوليفة عناصر الإنتاج الضرورية لخلق الثروة. و لهذا و جب علينا البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعثر مسيرة النمو الاقتصادي في المنطقة. هل هي أسباب إقتصادية بالدرجة الأولى و التي ترتبط بالسياسات الماكرو- إقتصادية ؟ أم أن هناك نوع آخر من العراقيل و المشاكل التي لا تمت بصلة إلى تدهور التوازنات الاقتصادية الكبرى.

7- مسيرة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط في الإصلاحات الماكرو-

إقتصادية

في عمومها , كل الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط باشرت خلال سنوات الثمانينات و التسعينات سلسلة من الإصلاحات الماكرو- إقتصادية تحت تأطير الصندوق النقدي الدولي و البنك العالمي. طبعا, كانت تهدف هذه المرحلة الأولى من الإصلاحات الماكرو- إقتصادية إلى إعادة توازن الطلب و العرض عن طريق القضاء على فائض الطلب, ثم تحسين مستوى عرض الاقتصاد المحلي لهذه الدول في المرحلة الثانية. هذه الخطوة الثانية (تحسين العرض) تتطلب القيام بالإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحسين و تفعيل أداء الهياكل الإنتاجية و المؤسسات العمومية و هذا قصد

³ حسب حاج ناصر عبد الرحمان :محاظ بنك الجزائر ,بلغت قيمة الأموال الغير المعلن عنها خارج أوطان الدول الأربعة (الجزائر , المغرب , تونس و مصر) ما يعادل 200 مليار دولار سنة 2004 . وهذا ما جعله يقول بأن هناك تدفق مالي حقيقي في منطقة البحر الأبيض المتوسط و لكن عكس الاتجاه المعهود , أي من الجنوب إلى الشمال.

تغيير طبيعة العلاقة ما بين الدولة و القطاع الخاص و الذي أنيطت له مهمة تفعيل الحركية الاقتصادية في ظل هذا الانفتاح الاقتصادي الكبير.

هذه الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية و التي يصطلح عليها بالإصلاحات من الجبل الثاني تهدف إلى إعادة تنظيم التجارة الخارجية في ظل خطوات الانفتاح الخارجي الذي أقدمت عليها بلدان المنطقة مع شريكها من الدول الأوروبية. بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل إصلاح الأنظمة الجبائية و تطوير التشريعات والقوانين التجارية.....

فعلى هذا المستوى التنظيمي من الإصلاحات الاقتصادية يتحدد التحدي الحقيقي الذي يتعين على دول المنطقة رفعه ألا و هو الانتقال من نظام إقتصادي مغلق و مسير مركزيا حيث تلعب الدولة دورا رئيسيا فيه إلى نظام إقتصادي جديد (إقتصاد السوق) منفتح على التجارة الخارجية بحيث تناط فيه المهمة الرئيسية إلى القطاع الخاص.

من الملاحظ أن جميع دول المنطقة تشترك في خصية رئيسية وهي سيطرة الدولة على الاقتصاد. فإذا كانت هذه الميزة تتماشى مع النظام الاقتصادي المركزي القائم على إستراتيجيات إحلال الواردات والتي طبقتها معظم الدول العربية في مطلع سنوات السبعينات و الثمانينات، فإنه و في الظروف الاقتصادية الحالية المتصفة بليبرالية رأسمالية وتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي و مع إنفتاح جميع الأسواق على التجارة الخارجية أصبح للدولة دور آخر و مختلف عن الذي كانت عليه في السابق.

إن إختلالات توازن العرض و الطلب التي مست جميع الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط عبر مراحل زمنية متتالية دفعت بهذه الدول إلى ضرورة التفكير في التغيير و التخلص من قيود الأنظمة الاقتصادية السابقة، وخاصة وأن ثقل عبئ المديونية الخارجية قلص من أداء إقتصاديات دول المنطقة.

ففي تركيا مثلا، و تحت تأثير الأزمة المالية في بداية الثمانينات، باشرت السلطات العمومية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية سمحت بإنتقال إقتصاد هذا البلد و الذي كان مغلقا و يقوم على إستراتيجية إحلال الواردات إلى إقتصاد مفتوح ومتوجه نحو الاسواق الخارجية، مسجلا بذلك مشاركة معتبرة في تجارة المنتجات

المصنعة و خاصة منتجات قطاع النسيج و الألبسة. فبفضل هذه الإصلاحات إستطاعت تركيا أن تنشأ قاعدة إنتاجية متطورة و متنوعة .

وعلى خلاف تركيا، فإن الدول التي تمتعت بموارد مالية كبيرة مصدرها من الثروات الطبيعية (النفط) كالجزائر و مصر، لم تسمح لها هذه الوفرة المالية من إنشاء قاعدة صناعية قوية و متنوعة تجنبها الصدمات الخارجية. وهذا ما حدث بالفعل في منتصف سنوات الثمانينات عندما إنخفضت أسعار البترول حيث أثرت سلبا على الخطط و المشاريع الاستثمارية و على قدرة الدول في الاستيراد خاصة المنتجات الصناعية الإنتاجية. فكان الحل الوحيد المتوفر لها هو الاقتراض حتى ولو بشروط جد قاسية، وهذا ما حدث بالطبع في الجزائر. ومع تفاقم الأزمة المالية و تأثيراتها السلبية على الأداء الاقتصادي لهذه الدول، كان لزاما على المسؤولين اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية (FMI, BM) من أجل الخروج من المأزق المالي الذي بات يهدد إستقرارها السياسي و الاجتماعي. فبعد الاتفاق الأول مع (FMI) ولكن بدون التزام من طرف الجزائر ثم عقد إتفاق ثاني سنة 1994 بموجبه تنطلق الجزائر في تطبيق برامج التصحيح الهيكلي من الجيل الأول على أن يكون مدعم باتفاق التأكيد لمدة سنة متبوع بعد ذلك باتفاق تسهيلات الدفع الموسع لمدة ثلاث سنوات مع الصندوق النقد الدولي . ولقد توصلت الجزائر بموجب هذه الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي إلى التخلص من عبئ المديونية بعد ما تم إعادة جدولتها مع كل من نادي باريس و نادي لندن.

ما بين الحالة الأولى (تركيا) و الحالة الثانية (الجزائر، مصر)، نجد كل من المغرب و تونس والذان يعتبران من بين الأوائل في دول المجموعة اللذان شعرا بضرورة الإصلاح و التغيير الاقتصادي بعدما تكبدوا عنان المديونية الخارجية و تدهور مداخيل تجارتهم الخارجية. كانت بداية الإصلاح في المغرب في مطلع سنوات الثمانينات بعد ما تبين لهذا البلد أن الازمة المالية حادة وتكاد أن تؤدي به إلى أزمة المدفوعات الخارجية. فأقدم على إتفاق مع الصندوق النقد الدولي بموجبه يتم التحضير لبرنامج التصحيح الهيكلي و البدء في تنفيذه. أما تونس فتعتبر الدولة الوحيدة التي لم تكن بحاجة إلى إعادة جدولة ديونها

الخارجية و لكنها فضلت التعامل مع المنظمات المالية الدولية (BM- FMI) سنة 1986 من أجل إعداد والشروع في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

8- نتائج برامج التوازنات الماكرو - إقتصادية

يمكن تقييم نتائج هذه البرامج على أساس ثلاث مؤشرات رئيسية : حساب الميزانية المالية , الحساب الجاري و التضخم. و بغض النظر عن الخصوصيات الفردية لكل دولة من ناحية تسير الإصلاحات الاقتصادية المباشر فيها, فان جميع الدول تمكنت من تحقيق التوازنات الماكرو - إقتصادية و تثبيتها عند مستويات حسنة و هذا رغم الهزات المالية الخارجية و أثارها السلبية على أداء إقتصاديات المنطقة . فبفضل إجراءات إعادة هيكلة الديون الخارجية لدول المنطقة مقابل إجراءات الهيكلة الماكرو - إقتصادية, تحسن ميزان المدفوعات الخارجية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط. خاصة و أن ذلك المقدار من الموارد المالية المحصلة و المخصصة لدفع مستحقات أجال الديون الخارجية أصبح لا يمثل عبئا كبيرا على مسيرة النمو الاقتصادي.

لقد أدت السياسات الماكرو - إقتصادية التي إتبعتها دول المنطقة بعدما قامت بتطبيق برامج التصحيح الهيكلي إلى تثبيت التوازنات الماكرو - إقتصادية في مواجهة الظروف الاقتصادية الخارجية (وتيرة و إتجاه النمو في أوروبا , صعوبة الدخول إلى الأسواق الأوروبية , تدهور قيمة الدولار مقارنة بالأورو , أحداث 11 سبتمبر و أثارها السلبية على السياحة, تأثير حرب الخليج الثانية على إستقرار دول منطقة الشرق - الأوسط , تقلبات المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف الذي ضرب المنطقة خاصة تونس و المغرب,....). وفي عمق هذه السياسات الماكرو - إقتصادية سياسة, نجد سعر الصرف و مالها من تأثير على فعالية صادرات المنطقة. ففي مجملها, إتبع دول المنطقة سياسات سعر صرف جذابة قامت على تخفيض قيمة العملة الوطنية (أكثر من 40% في حالة الجزائر سنة 1994) و هذا قصد تحسين التنافسية الخارجية لاقتصادياتها.

في الأخير نخلص إلى القول إلى أن ورغم هذا النجاح الكبير في تثبيت التوازنات الماكرو - إقتصادية نتيجة تطبيق برامج التصحيح الهيكلي, فان موعد إقتصاديات دول

المنطقة مع النمو الاقتصادي و مواصلة المسيرة التنموية لم يتحقق. هذا و إن دل على شيء فإنما يدل على أن عملية تصحيح التوازنات الماكرو- إقتصادية لا تعتبر شرط كافي و إنما هي شرط ضروري بموجبه يتم الانتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق

9- تأثير ضعف النمو الاقتصادي على جاذبية المنطقة للاستثمار الأجنبي المباشر

لم تعرف دول جنوب البحر الأبيض المتوسط إقبال كبير من طرف رؤوس الأموال الخارجية على غرار الدول الصناعية الناشئة التي إستقطبت ما بين 1990-2002 ما يقارب 90 مليار دولار (45 مليار دولار في آسيا الشرقية و 40 مليار دولار نحو أمريكا اللاتينية). في المقابل، تلقت الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ما يقارب 4 مليار دولار في نفس الفترة. و حتى منتصف سنوات التسعينات، كان النصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتركز أساسا في دولتين رئيسيتين و هما تونس و مصر و موجهة بالخصوص نحو قطاع المحروقات. و مع نهاية هذه الفترة الزمنية، إنضمت مجموعة من الدول الأخرى (المغرب ، الأردن و الجزائر) وكان لها نصيب أوفر من رؤوس الأموال الخارجية.

إن التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات الأجنبية يسمح لنا بربط الاستثمار الأجنبي المباشر بعمليات الخصخصة التي قامت بها بعض دول المنطقة في قطاعات مثل الإتصال و الهواتف النقالة (المغرب)، المحروقات (الجزائر و مصر)، السياحة (تونس، الأردن). أما القطاع الغائب عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر فهو قطاع الصناعة و الذي يعول عليه آمال كبيرة فيما يعرف بتنويع الإنتاج و تطوير التجارة البينية للمدخلات الإنتاجية.

ولقد رأينا من قبل كيف أن سوء نوعية الحوكمة يعتبر من الاسباب الرئيسية التي تقف وراء ضعف المنطقة في مجال إستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية. فمقارنة بمناطق أخرى (دول وسط و شرق أوروبا، آسيا) لاتفتقر دول جنوب و شرق البحر الابيض المتوسط إلى الشروط الضرورية و الموضوعية (التوازنات الاقتصادية الكبرى) لجلب الاستثمار

الأجنبي المباشر. وإنما القضية مرتبطة بعناصر أخرى غير موضوعية (سياسية ,بيئة الأعمال , تشريعية ,تنظيمية) في كثير من الحالات تعتمد مؤسسات قياس خطر المناطق و الدول.

ولقد بين عديد من الاقتصاديين أن العلاقة مابين مؤشر بيئة الأعمال و مستوى الاستثمار المباشر الاجنبي, خاصة في الدول النامية , غير مؤكدة ولا يمكن إبراز لا ايجابياتها و لا سلبياتها . و هذه إشارة إلى وجود عناصر أخرى ذات أهمية بالغة تفسر سبب ضعف المنطقة في إستقطاب رؤوس الأموال الخارجية : .إنها العناصر الميكرو- إقتصادية التي تهتم بتصرفات الأعوان الاقتصاديين الى جانب العناصر التنظيمية المؤسساتية .وتلعب هذه العناصر دورا كبيرا في تفعيل حركية رؤوس الأموال الداخلية و الخارجية و هي بذلك أساس النمو الاقتصادي.

يمكن أن نجل ضعف المنطقة العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مجال إستقطاب رؤوس الأموال الخارجية في العناصر التالية :

• ضيق الأسواق الداخلية و ضعف ديناميكيتهما مم أثر سلبا على تطور التجارة البينية جنوب -جنوب.

• عدم و جود تطابق مابين مؤهلات اليد العاملة و إحتياجات المؤسسات الاقتصادية.

• قلة و ضعف نشاط المؤسسات (الموردون المحليون , sous-traitant) وضعف قدرتها على إمتصاص التكنولوجيا.

• إمتناع المؤسسات المحلية على فتح رأسمالها الاجتماعي إلى رؤوس الأموال الخارجية وهذا ما أثر سلبا على تشكيل عقود الشراكة (joint-venture) مابين المؤسسات الأجنبية .

خاتمة

إن الشرط الرئيسي في تفعيل جاذبية منطقة لدخول رؤوس الأموال الأجنبية يعتمد بالدرجة الأولى على خلق ديناميكية داخلية للأسواق المحلية و المؤسسات المعنية بحيث تكون قادرة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثمة تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

المراجع :

- 1- A.Benbitour : la stabilisation macroéconomique et l'ajustement structurel : l'expérience Algérienne, cours sur la gouvernance et la politique économique, IDEP-DAKRA, 2003
- 2- A.Benbitour : l'expérience algérienne dans la gestion des réformes, colloque international sur les réformes économiques et mondialisation, 11-12 juin 2005
- 3- Agnès chevalier et Deniz Unal-Kesenci : la productivité des industries méditerranéennes, Marseille, 29 et 30 mars 2001
- 4- Elisabeth de la taille : les stratégies de développement industriel des pays du sud : les leçons de l'expérience mexicaine, thèse de doctorat d'état, université de Toulouse
- 5- Marie Claire Aoun : la rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs, thèse de doctorat d'état en sciences économiques, 20 mars 2008

6- Jean Piere Angelier : réflexion sur les difficultés économiques auxquelles sont confrontés les pays exportateurs d'hydrocarbures, Grenoble, Avril 2004

7-Yahia Benaddallah : l'économie Algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ? CREAD Alger

8- Yahia Benaddallah : l'économie algérienne face a la crise : effets de la conjoncture ou vulnérabilité structure, CREAD Alger

9- Rapport du Femise, 2001, 2002, 23004, 2005, 2007, 2009